

إخوان ليبيا يروجون لمشروع التقسيم لضمان استمرار نفوذهم



الترويج لمشروع التقسيم

الديمقراطي، ووصول إخوان تونس مرة أخرى إلى الحكم في غياب قوة اعتدال تحد من نفوذهم كما كان في عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، زاد من تطلعات إخوان ليبيا. الوضع في ليبيا يزداد ميلا إلى التقسيم، من علامات ذلك أن سلطات تابعة لحكومة الوفاق قامت بمنع عدد من الركاب من الصعود على متن الرحلات الدولية القاصدة مطار بنينا بنغازي. وكانت النتيجة أن أصدرت الحكومة المؤقتة التي تستمد شرعيتها من البرلمان المنتخب قرارها بإيقاف جميع الرحلات التي تمر عبر أجواء المنطقة الشرقية، وأعلنت عزمها منذ الخميس على إلزام جميع الرحلات الجوية المنطلقة من مطاري معيتيقة ومصراة معركة حياة أو موت، للمنطقة الشرقية والمتجهة إلى الأردن ومصر والسعودية والسودان، بالهبوط في مطار بنينا الدولي، لإتمام الإجراءات الأمنية وإجراء الجمارك والجوازات.

لاحقا قالت سلطات طرابلس إنها طلبت موافقة السلطات المصرية على استخدام أجواء البحر المتوسط بدلا من المرور فوق مطار بنينا، وهذا الوضع قد يصل إلى قطع حركة النقل الجوي بين شرق البلاد وغربها. في الوقت الذي تواجه فيه حركة النقل البري مخاطر جمة بسبب انتشار المييشيات وعصابات الجريمة والنهب والاعتقال على الهوية في المناطق الخاضعة لسلطة حكومة الوفاق.

إلى ذلك أعد شرق ليبيا العدة لأي تطورات منتظرة على ضوء المطروح في مؤتمر برلين المنتظر عقده في ديسمبر القادم. وأعلن رئيس مجلس النواب المنتخب إنهاء التنفير العام في المناطق المحررة وهذا يعني بداية العمل على تشكيل مؤسسات الدولة داخلها بعيدا عن مظاهر الحرب في أكثر من 90 بالمئة من مساحة البلاد، هذا القرار يمثل رسالة إلى المجتمع الليبي بأن الجيش نجح في ضمان استتباب الأمن والاستقرار في أغلب مناطق سيطرته، وهو ما سيكون مطروحا بقوة على طاولة مؤتمر برلين الذي سيكون حضوره مقتصرًا على الدول المؤثرة فعليا في الوضع الليبي.

ما تبقى الآن؟ سيكون على الجيش الليبي إما أن يتقدم لإتمام المهمة بسرعة فائقة وإما التراجع الذي سيمثل ضربة موجعة لمشروعه ولمؤيديه وكذلك لوحدة البلاد، في حال تراجعه سيكون التقسيم واقعا ولكن على أي أساس؟ الإخوان يروجون للمشروع الفيدرالي الذي سيمثل انتكاسة لكان الدولة التي توحدت نهائيا منذ العام 1963، وهو ما يبدو مرفوضا من غالبية الليبيين، لكن لقوى الإسلام السياسي الدافع الذي يشحن رغبتها في التقسيم: فهي تدرك أنها تفقد إلى شرعية الشارع، وبالتالي تعمل على ضمان استمرار نفوذها في طرابلس بالتمترس وراء الميليشيات المسلحة، وهو ما لا تستطيع تحقيقه في حال سيطرة الجيش على العاصمة.

البلاد تعني وجود حليف لموسكو في طرابلس كما هو الحال في دمشق، وأن وجود الروس في سوريا وليبيا يعني احتلالهم موقعا متقدما في حوض البحر المتوسط، بالنظر إلى الجغرافيا الليبية كجبهة رئيسة لإفريقيا. المثير في الأمر أن أوباق الإخوان تحاول بالمقابل إقناع جمهورها بأن حفر لديه جنسية أميركية، وهو عميل لواشنطن، ويجد دعما من إسرائيل كذلك، بينما أطلق المجلس الرئاسي عددا من الإغراءات لنيل رضا موسكو ومن ذلك إحياء الاتفاقيات التي كان الرئيس فلاديمير بوتين أمضى عليها مع نظام القذافي في العام 2008. المراقبون المحايدون لا يستغربون ذلك، فمعرفة الإخوان في ليبيا أصبحت معركة حياة أو موت، وهم لا يدخرون أي جهد مهما كان لضمان استمرار سيطرتهم على ثلوث السلطة والثروة والسلاح.

إخوان ليبيا يحاولون الاستفادة من الوضع السوري لإقناع القوى المؤثرة في القرار الأميركي بأن سيطرة الجيش الوطني على كامل البلاد تعني وجود حليف لموسكو في طرابلس كما هو الحال في دمشق

خلال الأيام الماضية أطلق خالد المشري القيادي في حزب العدالة والبناء الذراع السياسية لجماعة الإخوان رئيس ما يسمى المجلس الأعلى للدولة، وهو أحد مخرجات اتفاق الصخيرات، أطلق مبادرة في اتجاه حل يبني على أساس عودة الجيش الليبي إلى ما قبل "طوفان الكرامة"، وعرضها على الرئيس التونسي الجديد قيس سعيد الذي تبناها واتجه عرضها على جهات مؤثرة في الملف الليبي كالجائز وفرفرسا وإيطاليا من خلال رسائل خاصة نقلها رئيس الحكومة يوسف الشاهد.

بعض الجهات التونسية تشير إلى أن ملف ليبيا كان أحد أهم الأسباب التي تقف وراء الإطاحة بوزير الخارجية السابق خميس الجيهناوي، ومن المراقبين من يقول إن السياسة التونسية في طريقها إلى التغيير بما يخدم المشروع الإخواني، سيكون لوجود راشد الغنوشي على رأس البرلمان، ووجود شخصيات ذات مواقف معادية لمحور الاعتدال العربي في قصر قرطاج، دور في ذلك. البرلمان التونسي الجديد سيكون في أغلبه قريبا من وجهة نظر المجلس الرئاسي الليبي. الحديث هنا عن القوى الثورية المرتبطة عقائديا بمخرجات الربيع العربي مثل حركة النهضة واتلاف الكرامة والتنازل

الحبيب الأسود

كاتب تونسي



يحاول إخوان ليبيا جرّ البلاد إلى التقسيم مع حليفهم على رأس حكومة الوفاق، ويروجون لعودة القوات المسلحة بقيادة المشير خليفة حفتر إلى ما قبل الرابع من أبريل 2019، وهدهدهم استعادة وهمهم بالسيطرة على العاصمة والمنطقة الغربية، طبعها مع يقصدون الأرض لا قلوب وعقول السكان المحليين الذين أفتنوا عدم رغبتهم في البقاء أسرى لحكم الميليشيات ومشروع الإسلام السياسي.

هناك خطة تتبلور في هذا الاتجاه، المجلس الرئاسي يحاول إقناع القوى الغربية المؤثرة وعلى رأسها واشنطن، بأن ليبيا بموقعها الجغرافي المهم وثرواتها الظاهرة والخفية قد تسقط بين أيادي الروس، فيما القبطيون والأتراك ساعدوا على نشر تلك التحذيرات عبر لوبياتهم والمنصات الإعلامية ومراكز الدراسات الغربية التي اخترقوها، هناك إدراك لديهم بأن السياسة يجرّنها الإعلام، والإعلام يديره المال، والمال متوفر في مصرف ليبيا المركزي وفي الدوحة وانقرة وفي خزائن التنقيب العالمي للإخوان. بيان وزارة الخارجية الأميركية الجمعة دعا "الجيش الوطني الليبي إلى إنهاء هجومه على طرابلس"، باعتبار ذلك "سيؤدي إلى تسهيل المزيد من التعاون بين الولايات المتحدة وليبيا لمنع التدخل الإجنبي غير المرغوب، وتعزيز سلطة الدولة الشرعية، ومعالجة القضايا الكامنة وراء الصراع".

جاء البيان بمناسبة الحوار الأمني بين الولايات المتحدة وسلطات طرابلس الذي انطلق بين الحكومة الأميركية ووفد حكومة الوفاق المكون من المفوض بوزارة الخارجية محمد سيالة والمفوض بوزارة الداخلية فتحي باشاغا في العاصمة واشنطن، "أعرب عن قلقه البالغ بشأن الوضع الأمني وتأثيره على السكان المدنيين"، فيما أكد وفد الولايات المتحدة "الذي يمثل عددا من الوكالات الحكومية الأميركية، دعمه لسيادة ليبيا وسلامة أراضيها في مواجهة محاولات روسيا لاستغلال الصراع ضد إرادة الشعب الليبي".

استحضار الفزاعة الروسية يخفي وراءه محاولات لدعم هيمنة الإرهاب والميليشيات الخارجة عن القانون على الحكم في طرابلس، حتى لو أدى ذلك إلى التقسيم الفعلي لليبيا، على أن تصبح شرقا معتدلا قريبا من روسيا وغربا متشددا يدور في فلك الولايات المتحدة، على أن يتم تحييد منابع الثروة مبدئيا عن الصراع رغم وجود أغلبها حاليا تحت سيطرة الجيش الوطني.

إخوان ليبيا يحاولون الاستفادة من الوضع السوري لإقناع القوى المؤثرة في القرار الأميركي بأن سيطرة الجيش الوطني على كامل

أزمات التحالفات الجماعية تنعكس على تحركات الحكومة السودانية

لكن من المرشح أن ينفجر الخلاف عند الحديث عن توزيع السلطة والثروة، ومكانة كل حركة في الأولى ومكاسبها في الثانية، وهي الأزمة التي تواجه جميع الفصائل المسلحة عقب هدوء النزاعات والجلوس إلى الطاولة. تبنت الحركة الشعبية - قطاع الشمال، جناح مالك عقار، خطابا مختلفا عن الخطاب الذي رفعتة الجبهة الثورية الأم منذ عزل البشير، ولوحث بتقرير المصير، أو المطالبة بالحكم الذاتي لمنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وربما يكون هذا الاتجاه رسالة للسلطة الانتقالية والضغط عليها لاستئناف المفاوضات على أرضية ترغب في تسوية الملفات العالقة في أسرع وقت ممكن، وربما يكون ذلك معبرا عن رغبة حقيقية.

في كل الأحوال، يرتفع معدل التباين داخل تحالفات الموالات والمعارضة مع كل إخفاق يواجهه كل طرف، بما ينكأ بعض الجروح السياسية. ناهيك عن إصرار جناح عبدالعزيز الحلو، القوي، في الحركة الشعبية - قطاع الشمال، على الاحتفاظ بمسافة بعيدة عن الجبهة الثورية، على الرغم من حرصه على الانخراط معها في حوارات متواصلة.

لعبة التحالفات

يبدو هذا التحالف منسجما في أهدافه وطريقة الوصول إليها، لكن لا يخلو من سوس ينخر جسده مباشرة، بصورة تضعه في المازق نفسه الذي تعاني منه كل التحالفات السياسية التي عززت عن الصمود في الحكم أو المعارضة. وأخفقت المعارضة التقليدية في تكوين تحالفات سياسية وعسكرية تصمد لهز أركان الحكم السابق، بل استفاد البشير من تناقضاتها، حتى تراكت عوامل الثورة وتشكلت قوى جديدة، مع دور طفيف للقوى القديمة، الأمر الذي ينذر بأن هذا التحالف لن يكون أفضل حالا من سابقه، ويمتد القوي الرجعية، مظلة في الحركة الإسلامية والأحزاب المنبثقة عنها، فرصة الثوب على السلطة.

تظل الأسئلة المحورية، كيف تهتز التحالفات في السودان؟ ولماذا تفشل في الصمود أمام الرياح التي تهب عليها من داخلها وخارجها؟ وما هو مصير قوى الحرية والتغيير التي قلب ظهورها الكثير من التوازنات في السودان؟ يحدث الإهمزاز عندما تكون القوى السياسية غير واثقة في قدراتها، واجتمعت رغبتها حول هدف آني، ولا تملك طموحا مستقبليا فضلا في الحكم أو المعارضة، ولذلك تتأثر بأي عاصفة تهب، وقوى الحرية والتغيير تواجه سلسلة من المطبات التي تحتاج إلى مواجهة حاسمة قبل أن تتصاعد الشكوك في أن قلّة خبرتها وحدائقة تجربتها، تجعلها لا تحسن التصرف في التعامل مع التطورات، وإذا كانت تتسرع بالقلق ولم يمض مئة يوم على تشكيل السلطة الانتقالية، فما بالنا عندما تنتهي السنة أشهر الأولى ولم يتحقق السلام الشامل. يرتبط مصيرها بمدى قدرتها على توفير الظهير الشعبي اللازم للحكومة، لأن الفترة المقبلة قد تكون حبلتي بمفاجآت سياسية، تتطلب قوة زخم في الشارع، قبل أن تقفز عليه أحزاب النظام السابق المنظمة وتملك من الإمكانات والأدوات والحيل ما يحولها إلى رقم رئيسي يصعب التخلص منه، فقد هذا الحراك الشعبي بكل عنفوانه، وبقية التجاذبات التي يتغذى عليها من يريد الانقضاض على توابع الثورة، والاستفادة من ارتداداتها السلبية.

يواجه تحالف إعلان الحرية والتغيير أزمة مكتومة بين مكوناته الرئيسية، بدأت ملامحها تخرج إلى العلن مع تحفظ بعض أقطابه على تصرفات عدد من قياداته، وتصادت السخونة إثر تعثر المفاوضات مع الجبهة الثورية، المنضوية تحته ضمن تحالف نداء السودان، ودخولها في حوارات منفردة السبت في أديس أبابا، مع دونالد بوت المبعوث الأميركي إلى السودان، لبحث تطورات عملية السلام، بعيدا عن الحكومة وقوى الحرية والتغيير. ما يؤكد أن ثمة مأزقا يعاني منه التحالف الذي أسقط نظام الرئيس عمر حسن البشير، ويحتاج إلى مواءمات سياسية لتخطيه، قبل أن تؤدي تداعياته إلى مشكلات تؤثر على تماسكه.

بمصر في أواخر سبتمبر الماضي دون أن تنتهي مشاكل النداء، وقد تعود إلى الوجهة في أي لحظة لأن عمر المسكنات التي وضعت قصير، بما يجدد باب الأمم السياسي مرة أخرى.

انتبه تحالف الحرية والتغيير لحقيقة المعطيات المحيطة به، وشمسة انفرط تدريجي في عقده قاب قوسين أو أدنى، يتزايد كلما أخفقت الحكومة في تحقيق إنجازات سياسية واقتصادية على الأرض، لأنه جرى تعيين الوزراء بترشيح ومباركة من التحالف، وبدت القضايا الملحة التي وعدت بحلها الحكومة متعثرة أكثر من اللازم.

في باب تحقيق السلام الشامل مع الفصائل المسلحة خلال السنة أشهر الأولى، تكاد تكون الأمور على حالها من التعثر، وظهرت علامات تباين متعددة قد تمنع التوصل إلى نتيجة إيجابية، أي بعد نحو ثلاثة أشهر أخرى، فتفاق المبادئ الذي وقع في 11 سبتمبر الماضي في جوبا بين الخرطوم والجبهة ليس كافيا وتنتظره مراحل صعبة من المفاوضات. كما أن رفع اسم السودان من على اللاحة الأميركية للدول الراضية للإرهاب لم يتغير، ويواجه مشكلات تحتاج حلا سريعًا إلى المزيد من الوقت، ما ينعكس سلبا على الاقتصاد، فضلا عن أن مدة الثلاثة أشهر الخاصة بإجراء الانتخابات التشريعية أوشكت على الانتهاء، ولم يتم اتخاذ خطوات عملية لتدشينها.

كلها مؤشرات تضاعف التوتر داخل الكيانات المتحالفة التي ساهمت في التغيير الثوري بالسودان، وتفتح الباب لتتملص البعض هروبا من السفينة وتحسبا لغرقها، أو لعدم الائتلاف بجدي الاستمرار في ظل فجوة سياسية عميقة. تزداد رقعة الخلافات في بنين قوى الحرية والتغيير مع مرور الوقت قبل إحراز تقدم ملموس في الاستحقاقات الرئيسية، وترتفع حدة الضغوط على الحكومة التي تتوالى عليها الصدمات، باعتبارها الجهة التنفيذية المطالبة بأن تشعر المواطنين بوجود تحول في حياتهم، بما أدى إلى زيادة الهوة بين القوى التي قادت التغيير في البلاد، وياتت بعض القيادات الرئيسية تحذر من مغية انفرط عقد التحالفات الراضية، وتناشد النخبة الرشيدة الائتلاف حول كلمة سواء، بعد ظهور تجاذبات القى فيها الكل اللوم على الكل.

وبدت الجبهة الثورية مقبلة على شيء من هذا القبيل، فمع أنها نجحت في جزء كبير من تضديد جراحها وجذب بعض الحركات المسلحة والقوى السياسية إليها التي لم تكن تحت سقفها من قبل، غير أن ما يوحدها اليوم قد يكون سببا في تفسحها غدا.

توافقت على تحقيق أهداف المواطنين في مناطق الأطراف المهمشة، وأذايت جانبا كبيرا من جبل الجليد الأمني والسياسي والاجتماعي،

محمد أبو الفضل

كاتب مصري



نجحت قوى الحرية والتغيير في قيادة المعارضة وأسقطت نظام البشير، وقبضت على دفة المفاوضات مع المجلس العسكري، ونجحت أيضا في تمرير الإعلان السياسي والدستوري، ثم تشكيل سلطة انتقالية من حكومة مدنية خالصة، ومجلس السيادة المكون من 11 عضوا من المدنيين والعسكريين. إلى هنا ترسخ دورها وميض الأمور بطريقة ناعمة، مع بعض المشكلات الطفيفة التي يمكن قبولها في دولة مثل السودان حافلة بالازمات والتحديات.

بدأت المرحلة الانتقالية ملبدة بالغيم، حيث وجهت انتقادات لإاعة لقوى الحرية والتغيير، المشكلة من تحالف فضاخ يضم العديد من القوى السياسية والمسلحة وتجمع المهنيين، وتيارات أيديولوجية مختلفة. انضبت الانتقادات على وجود مرونة مرفوضة في إقرار بنود الوثيقة الدستورية، وطريقة الترشيحات واختيار أعضاء الحكومة المدنية بشكل لم يخل من هواجس المحاصصة السياسية.

رقعة الخلافات تزداد في بنين قوى الحرية والتغيير مع مرور الوقت قبل إحراز تقدم ملموس في الاستحقاقات الرئيسية

أعقب ذلك توجيه اتهامات مباشرة بعدم التمسك بالتوازنات الرئيسية في إدارة المفاوضات مع المجلس العسكري وإبداء تساهل غير مبرر، قادها الحزب الشيوعي، وهو طرف رئيسي في معادلة الحرية والتغيير، وتراكت الأزمات التي دخلت فيها قيادات حزبية بما شنت الانتباه، وبدت المسألة كأنها منحصرة في تصيد الأخطاء وتضخيمها.

باب السلام وباب الإرهاب

توالت فصول قصة الخلافات مع الجبهة الثورية التي تنضوي تحتها غالبية الحركات المسلحة في السودان، وتحفظت على الطريقة التي خرجت بها السلطة الانتقالية، لكن لم تعترض عليها، واتخذت مسافة من قوى الحرية والتغيير، بعدما تجرعت الجبهة من الكأس نفسه عندما أعلن حزب

الإمام القومي انسحابه

من تحالف نداء السودان الذي يضم الجبهة وعددا من القوى السياسية، وجرى جمع شمله في اجتماعات عقدت



شكوك حول تعامل القيادات الجديدة مع التطورات